التاريخ: ٢٠٠٨/٠٨/١٧

**تقرير موجز**
**حول خلاصة تحقيقات مركز الميزان في قضية مقتل الصحفي فضل شناعة**
**مركز الميزان يرفض نتائج تحقيقات قوات الاحتلال ويطالب بتحقيق محايد**

أعلنت قوات الاحتلال انتهاء التحقيق في قتل المصور الصحفي في وكالة رويترز فضل شناعة، وقد استمر التحقيق وفقاً لادعاءات قوات الاحتلال حوالي أربعة أشهر، حيث أعلنت تلك القوات فتح تحقيق في الحادث بعد ساعات معدودة على وقوع الجريمة مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٠٤/١٦. وكان مركز الميزان أعلن في حينه عن اعتقاده بأن تلك القوات تعمدت استهداف المصور شناعة. وفيما طالب المركز بفتح تحقيق في الحادث وانتظر نتائج التحقيق بعد أن أعلنت قوات الاحتلال عن فتحه. واصل مركز الميزان تحقيقاته الميدانية وجمع المعلومات والأدلة من خلال معاينة باحثيه لمكان الهجوم الذي استهدف طاقم وكالة رويترز، حيث عثروا على بعض من شظايا القذيفتين اللتان استهدفتا الطاقم. كما التقى باحثوا المركز عدداً من شهود العيان ومن بينهم صحفيين وخلص المركز في تحقيقه إلى أن قوات الاحتلال تعمدت استهداف شناعة.

وحسب تحقيقات مركز الميزان فقد توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة ٦:٤٥ من صباح الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٤/١٦م، وذلك انطلاقا من السياج الفاصل تجاه قرية وادي غزة (جحر الديك)، الواقعة شمال مخيم البريج، معززة بعدة آليات، وعند حوالي الساعة ٨:٣٠ من صباح اليوم نفسه أطلقت احدي الآليات قذيفة أصابت منزل سكني بالقرية أسفر عن إصابة سيدة ورجل مسن.

وواصلت الآليات العسكرية تحركها حيث تمركزت قرب مقبرة الشهداء بالقرية. وتوافد العشرات من الأطفال والفتية من مخيمي النصيرات والبريج وقرية المغراقة، إلى محيط المنطقة لمشاهدة الآليات. وعززت قوات الاحتلال قواتها المتوغلة بطائرة استطلاع وطائرة مروحية على الأقل. وعند حوالي الساعة ٤:٢٥ مساءا أطلقت طائرات مروحية عدة قذائف استهدفت مجموعة من المواطنين بالقرب من مسجد الإحسان جنوب قرية وادي غزة مما تسبب في وقوع عدة قتلى وجرحي، حيث هرعت سيارات الإسعاف للمكان لنقل الجرحي والشهداء كما وصل للمنطقة عدة طواقم صحفية من تلك التي تواجدت بالقرب من مكان القصف.

وتشير تحقيقات المركز المستندة إلى إفادات جمعها من صحفيين أحدهم كان مرافقاً للمصور شناعة، والآخر كان في موقع قريب جداً منه، ومن أحد المزارعين الذين يعملون في أرض زراعة قريبة من التوغل، وقد واصل أحدهم مراقبة ما يجري من مكان قريب جداً من موقع الصحفي شناعة، وكان يراقب ما يجري في محيط أرضه خوفاً منه أن يتم تجريفها.

وبعد تحليل الإفادات وجد المركز أن الشهود أجمعوا على أن الطواقم الصحافية توجهت لتغطية التوغل الإسرائيلي الذي استهدف المنطقة الشرقية من قرية جحر الديك، حيث توقف الصحافيون على الشارع الرئيس المؤدي إلى القرية، المتفرع من شارع صلاح الدين إلى الشمال من وادي غزة، على بعد حوالي (٢٠٠) متراً إلى الشرق من طريق صلاح الدين. وأن المصور الصحافي شناعة، يرافقه مساعده وفا يونس أبو مزيد، (٢٥ عاماً) من وكالة "رويترز" للأنباء، أوقفا سيارة جيب كانا يستقلانها، وهي رمادية اللون وتظهر عليها شارة (T.V) واضحة واسم الوكالة، عند مدخل القرية ونصبا حامل الكاميرا في محاولة منهما لالتقاط صور للدبابات الإسرائيلية المتوغلة في القرية. وفجأة استهدفتهما قذيفة بشكل مباشر عند حوالي الساعة ١٧:٣٥ من مساء اليوم نفسه، وعلى الفور تحرك عدد من الصحافيين، الذين كانوا قريبون من المكان، وهم المصور الصحافي محمد البابا من وكالة الصحافة الفرنسية، والمصور أشرف أبو عمرة، ووسام نصار مصور وكالة "معاً". وأجمعت الإفادات على تعرض شناعة إلى قصف مباشر مرة ثانية ولم يكن يفصل الصحفيين الذين هرعوا إلى المكان سوى عشرات الأمتار. هذا وقتل في القصف نفسه ثلاثة مدنيين من بينهم طفلان تصادف مرورهما سيراً على الأقدام بالقرب من سيارة رويترز، وهما الطفل: غسان خالد أبو عطيوي، (١٣ عاماً)، من سكان قرية المغراقة، والطفل أحمد عارف فرج الله، (١٤ عاماً)، من سكان مخيم النصيرات بالإضافة إلى خليل إسماعيل دغمش، (٢٠ عاماً).

وقد جمع الباحثون الميدانيون شظايا من المكان الذي استهدفه القصف، وتبين وجود شظايا مسمارية متناثرة في المكان وبعد فحص هذه الشظايا تبين أنها مسامير على شكل سهام لها فراشة من أربع ريشات في الذيل، ويبلغ طول السهم (٣.٥ سم) وسمكه (٢ ملم).

وبحسب المعاينة الطبية لجثة شناعة وما ورد في التقرير الطبي للحوادث القضائية فإن المذكور (فضل شناعة) أحضر إلى قسم الاستقبال في مستشفى الشفاء جثة هامدة وبعد إجراء الفحص الطبي الظاهري تبين وجود جروح تهتكية في الصدر والرقبة والبطن والأطراف السفلية. كما تم تصوير جميع أنحاء الجثة بالأشعة السينية التي أظهرت وجود شظايا مسمارية في جميع أنحاء الجسم مع كسور متعددة في فقرات الرقبة والقفص الصدري.

وطالبت وكالة رويترز قوات الاحتلال بفتح تحقيق في الحادث، وبالفعل أعلنت قوات الاحتلال عن فتح تحقيق. وبعد حوالي أربعة أشهر أعلنت قوات الاحتلال الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٠٨/١٣ أن تحقيقاتها تؤكد أن سلوك قواتها لم يشكل جريمة أو انتهاكاً يقتضي الملاحقة، وحاولت وضعه في إطار الضرورة الحربية، حيث قال المتحدث باسم الحكومة مارك ريغيف إن التحقيقات أظهرت أن العلامات على سيارة المصور فضل شناعة وسترته الواقية لم تكن واضحة لطاقم الدبابة. وقال المدعي العام للجيش الإسرائيلي (آفي ميندلبليت)[1] في رسالة بعثت إلى رويترز الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/٨/١٢ أن قواته لم تتمكن من رؤية ما إذا كان شناعة يحرك كاميرا أم سلاحا، ولكن كان لديها ما يبرر إطلاق قذيفة الدبابة التي قتلته.

وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال قتلت (١٣) فلسطينياً خلال العملية العسكرية وفي اليوم نفسه الذي قتل فيه المصور الصحفي فضل صبحي شناعة البالغ من العمر(٢٣ عاماً)، من بينهم ثمانية أطفال دون سن السابعة عشر من العمر وهم: سفيان احمد أحمد محمد (**حمدان**) البالغ من العمر (٤١ عاماً)، من مخيم البريج، محمود أحمد أحمد محمد (**حمدان**)، البالغ من العمر (٤٥ عاماً)، من مخيم البريج، طارق فريد جميل ابو طاقية ، البالغ من العمر (١٦ عاماً)، من مخيم النصيرات، عبد الله ماهر محسن أبو خليل ، البالغ من العمر (16 عاماً)، من مخيم النصيرات، إسلام حسام علي العيسوي البالغ من العمر (١٦ عاماً)، من مخيم النصيرات، غسان خالد سلامة أبو عطيوي البالغ من العمر (١٣ عاماً)، قرية المغراقة، أحمد عارف فرج الله فرج الله البالغ من العمر (١٤ عاماً)، من مخيم النصيرات، خليل إسماعيل خليل دغمش البالغ من العمر (٢٠ عاماً)، من مدينة غزة، من مدينة غزة، فادي جمال طالب مطران البالغ من العمر (٢٢ عاماً)، من مخيم النصيرات، طلحة هاني فتحي أبو علي البالغ من العمر (١٥ عاماً)، من مخيم النصيرات، بيان سمير محمود الخالدي البالغ من العمر (١٤ عاماً)، من مخيم البريج، محمد محمد عبد الخالق العصار البالغ من العمر (١٥ عاماً). هذا بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بالممتلكات المدنية الأخرى حيث دمرت قوات الاحتلال خمسة منازل سكنية.

وتشير تحقيقات مركز الميزان الميدانية إلى أن المعطيات ترجح أن تكون قوات الاحتلال تعمدت استهداف المصور الصحفي شناعة، خاصة وأن قوات الاحتلال تمتلك أكثر التقنيات تطوراً في مجال الرصد والمراقبة في العالم، ومعلوم أن كل منطقة تكون محلاً لهجوم وتوغل عسكري تغطى سماءها بطائرات الاستطلاع التي توفر كماً هائلاً من المعلومات والصور هذا بالإضافة إلى أجهزة الرؤيا التي تزود بها الدبابات أنفسها، وعليه فإن التمييز بين كاميرا تصوير تلفزيوني وبين أي سلاح أمر بالغ السهولة بالنظر لإمكانيات الاستطلاع المتوفرة لقوات الاحتلال. كما أن الصور أوضحت أن شناعة يلبس شارة واضحة تشير إلى عمله كما أن الجيب كانت توضع عليه شارات الصحافة من الاتجاهات كافة وهو أمر يصعب تجاهله.

هذا وتعزز هذه الجريمة ما ذهبت إليه مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية إلى تحلل قوات الاحتلال من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث تتعمد انتهاك مبادئه الأساسية كمبدأي التمييز والتناسب، حيث تجاهلت وجود ثمانية أطفال بجوار شناعة وبررت لنفسها قتل الجميع بسبب (مجرد شك) حسب إدعاءها، كما أن تكرار القصف بالرغم من أن القذيفة الأولى أسقطت شناعة وعدد من الأطفال يشير بوضوح إلى تعمد إيقاع أكبر قدر من القتلى

---

[1] Haaretz:

http://www.haaretz.com/hasen/spages/1011266.html

YNet:
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3582197,00.html

والجرحى في صفوف الأطفال المتواجدين، وهذا أمر يعززه استخدام قوات الاحتلال لقذائف مسمارية، وهي قذائف تنثر لحظة انفجارها مئات الأسهم المعدنية التي تغطي محيطاً كبيراً فتصيب كل من يتواجد فيها.

عليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره لمقتل المصور الصحفي شناعة و(١٢) آخرين من المدنيين، ويعتقد استناداً إلى تحقيقاته الميدانية أن قوات الاحتلال تعمدت قتله بغرض الترهيب.
كما يرفض المركز رفضاً قاطعاً الذرائع التي ساقها الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية ومحامي الجيش والتي روجت كتبرير لسلوك الجنود، من حيث كونها تبرير غير مقبول لأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقع على عاتقها مسؤولية أكبر تجعل من الصعب عليها التذرع بعدم القدرة على التحقق من أهدافها بالنظر لمقدراتها وإمكانياتها التكنولوجية المتطورة جداً. كما أن خبرات قواتها يجب أن تدفع باتجاه الطبيعة المدنية لشناعة وسيارته، حيث أن تحلق الأطفال في المحيط ووجود السيارة على مقربة من المكان ووجدوه في منطقة مفتوحة أمر يدلل على أنه مدني.
كما لا يجد المركز أي سبب يمكن تبريره لاستخدام القذائف المسمارية المحظورة دولياً، والتي أدى استخدامها إلى قتل شناعة وعدد كبير من المدنيين في الحادث.
عليه فإن مركز الميزان يعبر عن رفضه لنتائج تحقيقات الجيش الإسرائيلي ويعتقد أن التحقيق برمته أخذ طابعاً سياسياً محوره حماية الجنود وضمان إفلاتهم من المحاكمة والعقاب. والمركز يعتقد أن أي تحقيق مهني سوف يفضي إلى إدانة الجنود بارتكاب جريمة حرب، حيث يكشف التحقيق عن أن قرار استهداف شناعة اتخذ من مصادر عسكرية عليا ولم يكن قراراً ميدانياً للجنود.
مركز الميزان يجدد تأكيده على أن قتل الصحافي شناعة انتهاكاً خطيراً لمبادئ حقوق الإنسان، ولاسيما المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، التي كفلت الحماية للصحافيين في وقت الحرب بوصفهم مدنيين، وفقاً لنص المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الصادرة في العام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب حيث نصت على: "يعد الصحافيون الذين يباشرون مهام مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ويجب حمايتهم بهذه الصفة". كما يشكل الحادث انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر استهداف المدنيين بشكل متعمد.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لحماية المدنيين والصحافيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويدعو المركز إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة، كما يشدد على الواجب الملقى على عاتق وكالة رويترز بالسعي لضمان محاكمة القتلة، وإذا تعذر ذلك أمام المحاكم الإسرائيلية فهناك الكثير من المحاكم التي تقبل النظر في جرائم الحرب المرتكبة خارج أراضيها وضد أناس ليسوا من مواطنيها.

كما يجدد المركز دعوته الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحادات والمؤسسات الصحافية الدولية والإقليمية والعربية إلى تفعيل تضامنهم وأنشطتهم الضاغطة من أجل الانتصار للعدالة فيما يتعلق بمقتل زميلهم شناعة. كما يدعوهم المركز إلى الضغط على حكوماتهم للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومن أمروا بارتكاب هذه الجرائم.

انتهى